راصد الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

إصدار رقم 27 **تموز 2008**

لمحة موجزة – شهر تموز

تضرر الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في إطار أحداث حماية المدنيين، بما فيه أناس قتلوا وآخرين اعتقلوا أو شردوا أو تضرروا بسبب إغلاق المؤسسات التي توفر المساعدات.

في الضفة الغربية، أصيب ما مجموعه 221 مدني غير مسلح، بما فيه 44 طفل، من قبل قوات الأمن الإسرائيلية خلال نشاطات عسكرية، وأكثر من نصف هؤلاء أصيبوا خلال المظاهرات المناهضة للجدار في قريتي نعلين وبلعين (غربي رام الله). وقد قام شرطي من حرس الحدود بإطلاق النار وقتل طفل في العاشرة من عمره بعد انتهاء المظاهرات في نعلين. إضافة إلى ذلك، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 41 حادثة تتعلق بمستوطنين استهدفوا فلسطينيين وممتلكاتهم، ويعتبر هذا الرقم الأعلى منذ موسم قطاف الزيتون الماضي. ونتيجة لهذه الأحداث، أصيب تسعة فلسطينيين. في القدس الشرقية،

تم تشريد ما يقرب من 100 شخص، بما فيه 45 طفل، بعد تدمير منازلهم بسبب البناء بدون ترخيص. وقد أشارت التقارير إلى قيام قوات الأمن الإسرائيلية باعتقال ما يقرب من 400 فلسطيني في الضفة الغربية، أي ضعف الرقم في شهر حزيران، بالإضافة إلى اعتقال 172 فلسطيني من قبل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وهو الرقم الأعلى منذ شهر كانون الأول الماضي.

تأثر المدنيون في قطاع غزة بشكل كبير بسبب ارتفاع وتيرة القتال بين الفصائل والنزاعات العائلية وأحداث مرتبطة بها التي أدت بمجملها إلى مقتل 14 شخص، بما فيه طفلين، وجرح 67 شخص آخر، من بينهم سبعة أطفال. إضافة إلى ذلك، تم اعتقال ما يزيد عن 270 شخص هذا الشهر من قبل قوات الأمن التابعة لحكومة حماس القائمة.

واستمرت المداهمات وعمليات إغلاق الجمعيات والمؤسسات. في الضفة الغربية، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بمداهمة العديد من المؤسسات المقربة من الجمعيات الخيرية في محافظة نابلس وأغلقت بعضا منها مما أدى إلى تشويش الخدمات إلى ما يزيد عن 3,000 طفل، معظمهم من الأيتام. في قطاع غزة، قامت القوات الأمنية التابعة لحركة حماس بمداهمة وإغلاق ما يزيد عن 184 جمعية ومؤسسة بادعاء ارتباطها بحركة فتح، حيث بعض من هذه المؤسسات تدير برامج بدعم من منظمات الأمم المتحدة. وقد أدت هذه المداهمات والاغلاقات إلى تشويش العديد من النشاطات

التي يستفيد منها آلاف المواطنين.

في غزة، وفي حين استمر سريان مفعول وقف إطلاق النار، قتل مدني غير مسلح من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. وبشكل إجمالي، وبالرغم من الإنخفاض الكبير في الخسائر البشرية، لم يشهد أو ينعم المجتمع في غزة من فوائد هذه التهدئة. فقد بقيت كميات السلع أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية حيث وصل مستوى الواردات إلى نسبة 46% أقل من المستوى في شهر أيار 2007 (قبل شهر واحد من سيطرة حماس التي أدت إلى فرض الإغلاق الكامل). القيود على الواردات والمنع الكامل للتصدير أدى إلى إبقاء 95% من الصناعات المحلية مغلقة. وقد نجح 990 شخص فقط في عبور معبر رفح (حدود غزة مع مصر) بالمقارنة بما مجموعه 18,000 شخص في أيار 2007. إضافة إلى ذلك، ولغاية نهاية هذا الشهر، رفض ما يقرب من ثلث الطلبات التي قدمت للحصول على تصاريح للخروج من غزة طلبا للعلاج الطبي إلى السلطات الإسرائيلية أو ما زالت تلك الطلبات قيد الدراسة.

في الضفة الغربية، لم يطرأ أي تحسن على حرية الحركة والتنقل. فقد تم تعزيز حاجزي تفتيش رئيسيين وادي النار/الكونتينر وجبع من خلال عمليات ترميم وتوسيع. وقد حصل ازدياد بنسبة 190% في الحواجز الطيارة – من 76 إلى 221 في الأسبوع، معظمها في منطقة الخليل. واستمرت القيود مفروضة على حركة تنقل مركبات منظمات الأمم المتحدة الإنسانية على المعابر في منطقة القدس. وقد فشلت ما يقرب من 80% من محاولات الأونروا في تمرير مركباتهم عبر حاجز الأنفاق بدون تفتيش مما أدى إلى مسارات أطول وإعاقات.

تفاقمت أزمة المياه في الضفة الغربية التي برزت بسبب الجفاف الحالي وبسبب ازدياد الطلب على المياه خلال موسم الصيف. يعاني ما يقرب من 200 تجمع سكاني ريفي في الضفة الغربية بتعداد سكاني وصل إلى 200,000 من مشاكل تلبية احتياجاتهم المنزلية واحتياجات الماشية للمياه.

الرجاء التنبه إلى عملية تعديل واختصار شكل الراصد الشؤون الإنسانية. سيتم توفير كافة الجداول والأرقام الشهرية والمؤشرات لكل قطاع التي ظهرت في الأعداد السابقة في ملحق منفصل ليتم نشره على الصفحة الالكترونية الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بحلول الأسبوع الثالث من كل شهر. لارسال الملاحظات أو المقترحات حول الشكل أو المحتوى لراصد الشؤون الإنسانية، الرجاء الاتصال بالسيدة مي ياسين (yasinm@un.org)

حماية المدنيين

ارتفاع كبير في الإصابات خلال الاحتجاجات المناهضة للجدار والعنف بين الفصائل في غزة

في شهر تموز، قتل سبعة فلسطينيين، بما فيهم طفل واحد، من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي أو شرطة حرس الحدود، بالإضافة إلى إصابة 223 شخص، بما فيهم 44 طفل. اثنان على الأقل ممن قتلوا و221 ممن جرحوا هم من المدنيين. إضافة إلى ذلك، جرح تسعة فلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. قتيل واحد وثلاث جرحى كانوا من قطاع غزة الذي استمر بالتمتع بهدوء نسبي بدون اجتياحات من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي بعد التاسع عشر من حزيران. في شهر تموز، قتل ثلاثة إسرائيليين مدنيين وأصيب 41 مواطن آخر في القدس الغربية في حادثتين منفصلين حيث قام فلسطينيون من القدس الشرقية بجرح الأشخاص وتدمير المركبات في الشارع باستخدام جرافة. بالاضافة الى ذلك توفي شرطي من حرس الحدود في القدس الشرقية بعد ان تم اطلاق النار عليه.

ازداد عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين بنسبة 24% في شهر تموز بالمقارنة بشهر حزيران (223 مقابل 180)، وتحديدا بسبب العدد الكبير في الإصابات خلال المظاهرات المناهضة للجدار في قريتي نعلين وبلعين التي شكلت 52% من الإصابات الفلسطينية. وقد أدت هذه التظاهرات إلى إصابة 13 ناشط إسرائيلي وأجنبي. وأصيب 20

فلسطيني من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود في قرية نعلين بعد أن قام السكان بانتهاك نظام منع التجول الذي فرضه جيش الدفاع الإسرائيلي على القرية لمدة 17 ساعة لمنع المواطنين من التظاهر. وأصيب 11 مواطن إضافي عندما قام جيش الدفاع الإسرائيلي باطلاق النار على الفلسطينيين الذين حاولوا الدخول إلى القرية للمشاركة في جنازة طفل في العاشرة من عمره الذي أطلق النار عليه في الرأس وقتل من قبل شرطة حرس الحدود بعد التظاهرات. جرح خمسة على الأقل ضباط من جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود بفعل الحجارة التي ألقاها المتظاهرون.

وقد بدأت الاحتجاجات شبه اليومية في قرية نعلين في أيار 2008 كرد على بناء قسم من الجدار على أراضي القرية مما يعني عزل ما يقرب من 2,500 دونم من الأراضي الزراعية. وقد انتهت معظم التظاهرات بشكل عنيف حيث أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود قنابل الغاز المسيلة للدموع والعيارات المطاطية والقنابل الصوتية، وفي بعض المناسبات أطلقت الذخيرة الحية على المتظاهرين لمنعهم من الوصول إلى موقع البناء. وقد حصلت الإصابات أيضا عندما هوجم المحتجون من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود. وقد تم تصوير إحدى الحوادث بتاريخ 7 تموز التي قام بها جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار على رجل فلسطيني معصوب العينين ومقيد وإصابته في قدمه بعيار مطاطي من مسافة قريبة. طبقا لتقارير الإعلام الإسرائيلية، تم إدانة الجندي والضابط المسؤول عنه بتهمة "التصرف غير المناسب" وهي تهمة لا تؤدي إلى تسجيل سجل جنائي ضدهما.

بالرغم من انخفاض الخسائر البشرية في النزاع مع إسرائيل، عانت غزة من ارتفاع كبير في الإصابات في إطار العنف بين الفصائل والنزاعات العائلية وأحداث غامضة التي أدت إلى مقتل 14 فلسطيني، بما فيهم طفلين، وإصابة 67 مواطن آخر، بما فيه سبعة أطفال. ويمثل هذا الرقم ضعفي الرقم في شهر حزيران. الحادثة الأخطر التي حصلت في قطاع غزة بتاريخ 25 تموز عندما قتلت طفلة في الرابعة من عمرها وخمسة أعضاء من حماس وإصابة 17 شخص آخر (بما فيه ثلاثة أطفال وامرأة) في انفجار في مطعم على الشاطئ. لم تعلن أية منظمة مسؤوليتها عن التفجير، وقامت سلطات حماس بإلقاء اللوم على متمردين من حركة فتح.

مداهمات على نطاق واسع من قبل سلطات حماس تشوش النشاطات الإنسانية في غزة

بتاريخ 26 تموز، أي بعد يوم من التفجيرات في مدينة غزة، قامت القوات الأمنية المقربة من حماس بحملة مداهمات ضد منظمات بادعاء علاقاتها بحركة فتح. وبحلول نهاية الشهر، تمت مداهمة 184 منظمة، بما فيه 147 منظمة غير حكومية محلية وجمعية ومؤسسة مجتمعية و37 ناد رياضي، وتم إغلاق معظمها. ولاحقا، أعيد فتح بعض المؤسسات. وخلال المداهمات، لم يتم إشهار أية مذكرات بالتفتيش أو تسليم المؤسسات قائمة بالبضائع المصادرة ولم يتم توقيع أية وثائق حول التحفظ على الوثائق. وخلال العمليات، تم اعتقال ما يقرب من 270 شخص بادعاء ارتباطهم بحركة فتح.

تضررت بشكل كبير العديد من برامج منظمات الأمم المتحدة بسبب هذه الإجراءات. على سبيل المثال، إن إغلاق 51 جمعية تم التعاقد معها عبر منظمة غير حكومية تعمل مع الأونروا في نشاطات الألعاب الصيفية أدى بالأونروا إلى تحويل ما يقرب من 14,000 طفل إلى مراكز نشاطات أخرى. وقد تضررت أيضا مؤسسات أخرى تعمل مع الأونروا في برنامج خلق فرص العمل ومشاريع نسائية. وقد تم إغلاق تسعة من 23 مركز مدعوم من اليونيسيف خلال يومين مما أثر على 1,700 فتى ممن كانون يستفيدون من النشاطات الترفيهية والفنية والرياضية والثقافية. وتمت مداهمة وإغلاق مركز نسائي يعمل مع مشروع تمكين المرأة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النصيرات. وقد خدم هذا المركز 11,000 من النسوة والأطفال خلال الأشهر العشرة الأخيرة. إضافة إلى ذلك، أشارت تقارير بعض المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تشويش في هذه البرامج، بما فيها رياض الأطفال ونشاطات النساء بعد المداهمات. وما زال مجتمع المنظمات الإنسانية يقوم بتقييم أثر الاغلاقات على مشاريعها.

جولة جديدة من مداهمات جيش الدفاع الإسرائيلي وأوامر إغلاق ضد المؤسسات في نابلس

في الفترة بين السابع والتاسع من تموز، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بمداهمة مؤسسات في محافظة نابلس، بما يتضمن ثمان منظمات مرتبطة بالجمعية الخيرية الإسلامية، وثلاث مدارس إسلامية خاصة و12 مسجد والمبنى الرئيسي لبلدية نابلس، ومديرية الأوقاف والشؤون الدينية، والمحكمة الشرعية والبنك الإسلامي والمجمع التجاري في نابلس. معظم المؤسسات التي تمت مداهمتها موجودة في نابلس، باستثناء أربعة من الجمعيات الخيرية الموجودة في مخيمي عسكر الجديد وبلاطة وفي قريتي قبلان وعقربا.

وقد أدت معظم المداهمات إلى تكسير الأبواب وتدمير الأثاث والمعدات. وقد صادر جيش الدفاع الإسرائيلي بعض الممتلكات الخاصة بالمؤسسات التي تمت مداهمتها، بما فيه أجهزة حاسوب وملفات، ومكبرات الصوت في المساجد وثمان حافلات تمتلكها مدارس إسلامية خاصة. وقد تم اعتقال أعضاء هذه المؤسسات خلال معظم المداهمات.

وقد أغلقت المكاتب الإدارية لإحدى الجمعيات الخيرية المعروفة – جمعية التضامن – لمدة ثلاث أعوام طبقا لأمر عسكري صادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي، بالإضافة إلى اعتقال ستة أفراد من العاملين في الجمعية. وكنتيجة لذلك، اضطرت الجمعية أن تعلق المساعدات المالية إلى ما يزيد عن 3,000 يتيم وطلبة محتاجين ومرضى. بالمقارنة، العيادة الصحية التي دوهمت خلال نفس العملية وهي تخضع لنفس الإدارة ما زالت تعمل بشكل اعتيادي.

وقد أصدر أمر إغلاق لمدة عامين ابتداء من 15 آب ضد كافة المحال التجارية في مجمع نابلس التجاري. طبقا للأمر العسكري، من يخالف الأمر ويفتح أي من المحال التجارية يمكن أن يتعرض لعقوبة سجن تصل إلى خمسة أعوام.

وما زالت هناك مفاوضات بين وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية حول التراجع عن أوامر الإغلاق التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي ضد الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الشبان المسلمين في مدينة الخليل. من ناحية مبدئية، تنطبق أوامر الإغلاق أيضا على المدارس ورياض الأطفال التي تخضع لإشراف هاتين المؤسستين، إلا انه لم يحصل أي تشويش على النشاطات الصيفية للأطفال. يتوقع أن يحضر إلى هذه المدارس ورياض الأطفال ما يقرب من 5,800 طفل في العام الأكاديمي 2008-2009. لكن وبالنظر إلى القدرات المحدودة للمرافق التعليمية للسلطة الفلسطينية في الخليل، يمكن أن يترك هؤلاء الأطفال بدون مدارس في حال نفذت قرارات الإغلاق ضد المدارس المعنية، الأمر الذي سيؤثر أيضا على ما يقرب من 3,500 يتيم الذي يتسلمون وجبات وملابس ومساعدات مالية ومساعدات عينية عبر هاتين الجمعيتين الخيريتين.

ارتفاع ملحوظ في العنف الصادر عن المستوطنين الإسرائيليين

أشارت التقارير إلى وقوع 48 حادث يتعلق بالمستوطنين في شهر تموز، من ضمنهم 41 يتعلق بمستوطنين استهدفوا فلسطينيين و7 استهدف فيها الفلسطينيون المستوطنين. وقد شهد هذا الشهر الرقم الأعلى من ناحية عدد الهجمات من قبل المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ موسم قطاف الزيتون في تشرين الأول 2007 عندما أشارت التقارير إلى حدوث 43 حادثة هاجم فيها المستوطنون الفلسطينيين. وقد تضمنت هجمات المستوطنين إصابة تسع فلسطينيين وناشط دولي واحد، وإطلاق صواريخ محلية الصنع باتجاه قريتي مداما وبورين في محافظة نابلس، وإضرام النار في أكثر من 260 دونم من الأراضي الزراعية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم. إضافة إلى ذلك، تعرض مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة هافات معون (بواسطة إلقاء الحجارة وإطلاق الشتائم والاهانات) إلى أطفال كانوا يسيرون من خربة طوبا إلى مخيم صيفي في قرية التواني، بالإضافة إلى جرح ناشط دولي واحد كان يرافق الأطفال (الخليل).

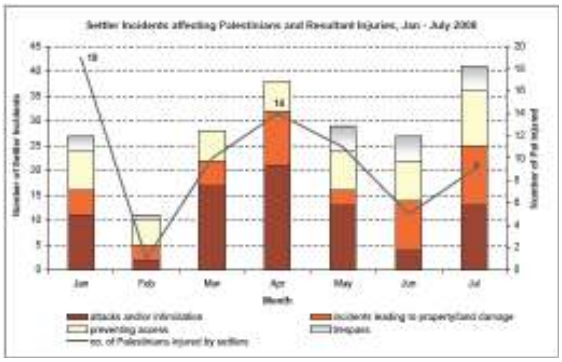

استمرار عمليات الهدم والتشريد في القدس الشرقية

في حين لم يتم هدم أي منزل بحجة عدم الترخيص في منطقة ج في الضفة الغربية منذ نيسان 2008، استمرت عمليات هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية. خلال شهر تموز، قامت بلدية القدس بهدم ستة مباني سكنية في القدس الشرقية، بما فيها أربعة مباني في بيت حنينا ومبنيين في قرية العيسوية بسبب البناء بدون ترخيص. خمسة من هذه المباني كانت مأهولة بالسكان ومبنى واحد كان قيد البناء. وقد أدت عمليات الهدم إلى تشريد 99 شخص، بما فيه 45 طفل.

وتم تدمير مبنى مكون من خمسة طوابق في بيت حنينا باستخدام المتفجرات والجرافات. وقد أدت هذه العملية إلى تشريد ست عائلات مكونة من 60 شخص، بما فيه 20 طفل. وقبل عملية الهدم، جرحت شرطة حرس الحدود ترافقها كلاب مدربة ستة أشخاص عندما أجبروا السكان على الخروج من المبنى ومنع الأهالي من إخراج الأثاث. وقاموا أيضا بتدمير 20 مركبة. واشتكى السكان إلى الشرطة حول حدوث عمليات سرقة أموال ومجوهرات من منازلهم. وقد هدم المبنى بعد رفض منح الترخيص للمبنى بسبب البناء في مناطق خارجة عن النطاق المسموح به في ترخيص البناء.

إضافة إلى ذلك، تسلمت عائلة لاجئة فلسطينية مكونة من سبع أفراد والتي كانت تعيش في مبنى في حي الشيخ جراح منذ 1956 أمر إخلاء من المبنى. وقد رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماس ضد أمر الإخلاء وحكمت المحكمة أن العائلة لا تمتلك الحق بالسكن في المبنى. ويتوقع أن تتسلم 27 أسرة تعيش في نفس المنطقة أوامر إخلاء مشابهة. لغاية نهاية شهر تموز، لم يتم إخلاء أية عائلة.

استمرار تضرر الأطفال بسب نقص الحماية الكافية

وفي حادثة تعتبر الأخطر في شهر تموز، قام شرطي من حرس الحدود بإطلاق النار على طفل وأصابه في رأسه مما أدى إلى مقتله بعد مظاهرة مناهضة للجدار في قرية نعلين. وجرح 44 طفل آخر خلال الشهر، كلهم باستثناء طفل أصيبوا في الضفة الغربية، وغالبية الإصابات حصلت خلال مظاهرات مناهضة للجدار. قتل طفلان وأصيب سبعة آخرون خلال القتال الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة في شهر تموز. إحدى الضحايا كانت طفلة في الرابعة من عمرها التي قتلت بتاريخ 25 تموز في مدينة غزة عندما أصيبت في الانفجار في مطعم الشاطئ. وقد وصل عدد الوفيات في صفوف الأطفال الفلسطينيين إلى 95 وأربعة أطفال إسرائيليين فيما وصل عدد الإصابات إلى 386 طفل فلسطيني وثمان أطفال إسرائيليين منذ بدء العام.

لغاية أواخر شهر تموز، تم احتجاز 313 طفل فلسطيني، بما يتضمن ستة فتيات، في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية. ما نسبته 90% منهم هم ما بين السادسة عشرة والسابعة عشرة في حين النسبة المتبقية (10%) هم من الفئة العمرية 12-15. إضافة إلى ذلك، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي 11 طفل في مراكز تحقيق مختلفة. وقد فرض الاعتقال الإداري ضد 13 طفل معتقل، بما فيه فتاتين، أي الحبس بدون أية تهمة أو محاكمة.

إضافة إلى ذلك، تعرض 45 طفل إلى التشرد بعد قيام بلدية القدس بهدم ستة منازل في القدس الشرقية بسبب عدم وجود ترخيص بناء. وقد أدت المداهمات وإغلاق بعض الجمعيات الخيرية في محافظة نابلس إلى تعليق المساعدات إلى ما لا يقل عن 3,000 يتيم وطالب مدرسي محتاج.

حرية الوصول

السلع الداخلة إلى غزة أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية

خلال شهر تموز، لم يشهد المواطنون في غزة منافع أو ثمار الهدنة التي بدأت في 19 حزيران حيث بقيت كمية السلع الداخلة إلى غزة أقل من الاحتياجات الحقيقية. تدفق السلع بقي محدودا بمواد إنسانية ضرورية مختارة وهي ما زالت أقل بكثير من احتياجات السوق. شكلت الواردات في شهر تموز ما نسبته 37% من مستوى شهر كانون الأول 2005 (قبل شهر واحد من الانتخابات الفلسطينية) ونسبة 46% بالمقارنة مع شهر أيار 2007 (قبل شهر واحد من سيطرة حماس الأمر الذي أدى إلى فرض الإغلاق). وشكلت الحصمة 42% من واردات الشهر فيما شكلت المواد الغذائية نسبة 33%. وأشارت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين إلى أنه يوجد 1,970 شاحنة من البضائع المخصصة إلى قطاع غزة ما زالت عالقة في إسرائيل والضفة الغربية منذ سيطرة حركة حماس. واستمر المنع المفروض على عمليات التصدير. ونتيجة لنقص المواد الخام وغياب فرص التصدير، ما يقرب من 95% من الصناعات المحلية في غزة ما زالت مغلقة.

ما زالت القيود مفروضة على تدفق مواد البناء الضرورية للإسكان، والمياه والمياه العادمة وأعمال البنية التحتية. في شهر تموز، تم السماح بإدخال 5,448 طن من الاسمنت (أقل من 10% من الاحتياجات الشهرية التقديرية) بالمقارنة مع 57,291 طن تم تسلمها في كانون الأول 2005، و39,203 طن في أيار 2007. لقد تم إدخال كمية كبيرة نسبيا من الحصمة إلى قطاع غزة إلا أن جزء كبير منها لا يمكن استخدامه إلا في حال إدخال نسب معينة من الاسمنت ومواد أخرى إلى قطاع غزة. ولو أدخلت كميات كافية من مواد البناء، لتمكنت الأونروا من بناء أو إصلاح مساكن لما يقرب من 38,000 شخص يعيشون في ظروف غير مناسبة، ولكان بالإمكان البدء في أو استكمال مشاريع بناء حيوية بقيمة 213 مليون دولار أمريكي، بما يتضمن بناء أقسام مستشفيات جديدة ومدارس وطرق، التي ما زالت معلقة منذ حزيران 2007. وبسبب النقص المستمر للمواد الخام، لا يوجد اهتمام بما يقرب من 3,000 دونم من الدفيئات الزراعية.

ما زالت واردات الوقود ما زالت تعاني من قيود أيضا. تم استيراد ما نسبته 18% من البنزين، و51% من الديزل و55% من غاز الطهي و77% من الغاز الصناعي من الاحتياجات اليومية التقديرية. واستمرت السلطات باستخدام نظام التقنين والكوبونات الذي بدء العمل به منذ نيسان 2008 والذي يحدد كمية الوقود التي يسمح بها لكل أسرة وإعطاء الأولوية إلى الصناعات والخدمات العامة، بما فيه المستشفيات. هناك 20 إلى 30 محطة وقود من أصل 210 محطة تعمل حاليا بشكل غير منتظم عندما يتم تسلم الوقود من إسرائيل. وهناك 600 طن من القاذورات المتراكمة في الشوارع كل يوم مما يشكل مخاطر صحية. لم يتمكن مزارعو غزة من ضمان الوقود الكاف لتشغيل 70% من آبار المياه الزراعية لري محاصيلهم. ولذلك، تناقصت المنتجات الزراعية، خاصة الخضار، من ناحية الكميات مع ارتفاع في الأسعار. *(لمزيد من التحليل حول أثر نقص الوقود، انظر أقسام الصحة والمياه والصرف الصحي)*

ومنذ بداية شهر تموز، رفعت محطة غزة لتوليد الطاقة من إنتاجها من 55 ميغاوات إلى 65 ميغاوات. بالرغم من التحسينات، ما زال الإنتاج أقل من القدرة الإنتاجية الكاملة التي تصل إلى 80 ميغاوات التي لا يمكن الوصول إليها بسبب القيود على واردات الوقود الصناعي. وطبقا لذلك، استمر انقطاع التيار الكهربائي خلال شهر تموز لفترة أربع إلى خمس ساعات في اليوم. واعتمدت المستشفيات ومضخات المياه ومحطات معالجة المياه والمرافق الأخرى على المولدات الاحتياطية التي تسير على الديزل التي تواجه أيضا نقص في الوقود. إمدادات الطاقة المتقطعة تهدد الرعاية الصحية في غزة مما أدى بالمستشفيات إلى إعادة جدولة بعض العمليات الجراحية غير الطارئة.

شبه شلل تام على حركة الناس من والى غزة

خلال فترة تقرير شهر تموز، تم فتح معبر رفح بشكل جزئي لمدة أربعة أيام مما سمح بمرور 989 فلسطيني من والى غزة (431 خرجوا و558 دخلوا) بالمقارنة مع 34,458 مواطن عبروا في كانون الأول 2005 و18,535 شخص في منتصف شهر أيار 2007. المعبر مغلق رسميا منذ منتصف شهر حزيران 2007 وقد فتح بشكل جزئي لفترة 23 يوما إلى عدد محدود من الحالات الطبية والإنسانية منذ ذلك التاريخ.

يوجد ما يقرب من 600 طالب في غزة ينتظرون تصاريح الخروج للمغادرة والحصول على البعثات الدراسية والدراسة في الخارج، العديد منهم في الولايات المتحدة وأوروبا. بعض الطلبة هم من طلبة الدراسات العليا في مؤسسات أكاديمية أجنبية وهم يحاولون أن يكملوا دراساتهم. ويمكن أن يفقد العديد منهم البعثات الدراسية والدعم المالي في حال لم يتمكنوا من الالتحاق بجامعاتهم.

وقد سمح إلى 651 مريض يحملون تحويلات طبية للعلاج في مستشفيات خارج غزة (تحديدا في الضفة الغربية، إسرائيل والأردن) وما يقرب من 250 تاجر ورجل أعمال فلسطيني (حاملي بطاقات رجال الأعمال) الذين منحوا تصاريح من قبل السلطات الإسرائيلية لمغادرة غزة عبر ايريز. ومن مجموع 976 مريض تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح في شهر تموز، رفض ما نسبته 2,5% من الطلبات ومنح ما يقرب من ثلثي المتقدمين تصاريح (652) والبقية (300) ما زالوا بانتظار الرد. منذ بداية عام 2008، جاءت الموافقة على 58% من الطلبات للحصول على تصاريح بالمقارنة بنسبة 90% في عامي 2007 و 2006.

وتشير التقارير إلى أن بعض المرضى يطلب منهم من قبل السلطات الإسرائيلية أن يقابلوا جهاز الأمن العام إذا ما أريد تمرير وقبول طلباتهم. وفي تقرير صدر مؤخرا، **ادعت منظمة غير حكومية إسرائيلية "أطباء من أجل حقوق الإنسان" إن جهاز الأمن العام يستخدم هذا الإجراء لاستهداف مرضى على أمل تجنيدهم كعملاء بحيث يشترطون عليهم التعاون مع الجهاز مقابل منحهم التصريح للخروج من غزة. وطبقا للتقرير، ومنذ تموز 2007، تسلمت هذه المنظمة 32 شهادة من مرضى في غزة الذين لم يسمح لهم بالمغادرة بعد رفضهم التعامل مع جهاز الأمن العام.**

تدهور حالة حرية التنقل في بعض المناطق في الضفة الغربية

تدهورت حالة حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في بعض المناطق في الضفة الغربية، خاصة في محافظة الخليل، خلال شهر تموز في حين وصل عدد الحواجز الداخلية التي نشرها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى 610 بالمقارنة بما مجموعه 602 حاجز في شهر حزيران.
وقد تأثر الوضع في الخليل بشكل كبير بسبب نشر جنود على الحاجزين الجزئيين (حيث كان من حين الى آخر ينشر جنود على الحاجزين) على مقطعي طرق رئيسيين في المحافظة : الفوار وجسر حلحول طوال الشهر مما أدى إلى إعاقة وإبطاء حركة المركبات. يشكل مفرق الفوار الممر الوحيد إلى مدينة الخليل لما يقرب من 150,000 شخص يعيشون في 50 تجمع سكاني. ويعتبر جسر حلحول المفرق الوحيد الذي يؤدي من مدينة الخليل إلى بيت لحم ويتم استخدامه من قبل سكان 25 تجمع سكاني تقع شمالي مدينة الخليل للوصول إلى أماكن عملهم ومراكز الخدمات في المدينة. إضافة إلى ذلك، أعيدت بعض الحواجز المادية على طريق رقم 60 خلال شهر تموز وكانت قد أزيلت من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في شهر حزيران. إضافة إلى ذلك، وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق مفرق الفحص على مدخل المنطقة الصناعية في منطقة H2 في مدينة الخليل لبضعة ساعات على مدار أربعة أيام في شهر تموز الذي كان قد فتح أمام حركة السير الفلسطينية في نيسان 2008.

وقد زادت الآثار السلبية لهذا القيود بسبب زيادة بنسبة 190% في الحواجز الطيارة التي نشرها جيش الدفاع الإسرائيلي في كافة أطراف المحافظة بالمقارنة مع شهر حزيران (من 76 إلى 221). وقد أدت هذه الحواجز إلى التشويش على عملية تزويد الخدمات إلى العديد من المناطق، بما فيها تزويد مياه الخزانات إلى التجمعات السكانية غير المربوطة في شبكة المياه بسبب تجنب الشاحنات

غير المرخصة العبور من الحواجز مما قد يؤدي إلى مصادرة شاحناتهم أو تغريمهم. إضافة إلى ذلك، أشارت التقارير إلى أحداث سوء معاملة واهانات على الحواجز الطيارة.

وفي المنطقة الوسطى من الضفة الغربية، بدأت السلطات الإسرائيلية بعملية تحديث وإعادة تأهيل العديد من الحواجز العسكرية، بما فيها حاجز وادي النار (الكونتينر) الواقع إلى الشرق من القدس على الطريق الوحيد الذي يربط جنوبي الضفة بشمالها. وعند اكتمال الأعمال، سيتمتع حاجز وادي النار ببنية تحتية دائمة مع وجود ممر للمشاة وثلاث مسارب للمركبات. وقد تم تحديث أيضا البنية التحتية لحاجز جبع الذي يسيطر على حرية الوصول إلى رام الله من الجنوب. وبعد انتهاء الأعمال خلال شهر تموز، أشارت التقارير إلى حدوث إعاقات شبه يومية على الحاجز بالنسبة للمركبات التي تريد الدخول إلى رام الله.

خلال شهر تموز، استكمل جيش الدفاع الإسرائيلي بناء نفق "نسيج الحياة" تحت الطريق السريع رقم 443 الذي يربط قرية الطيرة بقرية بيت عور الفوقا ومدينة رام الله. وبما أن جيش الدفاع الإسرائيلي قام بمنع الفلسطينيين من المرور على الطريق السريع رقم 443 في عام 2002، استطاع سكان قرية الطيرة الخروج من قريتهم من خلال عدد محدود من سيارات الأجرة التي منحت تصاريح خاصة للسفر على الطريق السريع. وبعد افتتاح النفق، لم يتم تجديد هذه التصاريح الخاصة.

بمناسبة مرور أربعة أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية – عملية بناء الجدار مستمرة

بتاريخ 9 تموز، 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول *الآثار القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة*. وقد وجدت المحكمة لدى تحليل مسار الجدار أن مقاطع من الجدار التي تسير داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية بالإضافة إلى نظام البوابات والتصاريح المرتبط بهذا الجدار يتعارض مع التزامات إسرائيل طبقا للقانون الدولي. وطبقا لذلك، دعت محكمة العدل الدولية إسرائيل لوقف بناء الجدار، بما فيه البناء في وحول القدس الشرقية، وتفكيك المقاطع التي تم بناؤها، وإلغاء وإبطال جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المرتبطة به. والآن وبعد أربعة سنوات، ما زال الجدار قيد البناء فيما يتم تشديد نظام البوابات والتصاريح بشكل تدريجي ليتم توسيعه ليشمل مناطق إضافية.

لغاية الآن، قد تم انجاز ما نسبته 57% من المسار النهائي للجدار , 9% منه قيد الإنشاء. الجزء الأكبر من مسار الجدار، ما يقرب من 87%، يمر داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية بدل من أن يسير على طول الخط الأخضر. وعند اكتمال الجدار، سيعزل الجدار ما نسبته 9,8% من أراضي الضفة الغربية وسيعزل ما يقرب من 35,000 فلسطيني بين الجدار والخط الأخضر، إضافة إلى غالبية سكان القدس الشرقية الفلسطينيين البالغ عددهم 250,000. وسيتم محاصرة ما يقرب من 151,000 فلسطيني من ثلاث جوانب من قبل الجدار.

وفي شمالي الضفة الغربية، يوجد ما يقرب من 10,000 فلسطيني يعيشون حاليا في جيوب تقع بين الجدار والخط الأخضر التي أعلنت كمناطق عسكرية مغلقة. ويطلب من غالبية هؤلاء الحصول على تصاريح "إقامة دائمة" من السلطات العسكرية الإسرائيلية لكي يستمروا في العيش في منازلهم. ويضطر الأطفال والمرضى والعمال أن يعبروا عبر بوابات للوصول إلى مدارسهم والمرافق الطبية وأماكن العمل للحفاظ على العلاقات الأسرية والاجتماعية.

وقد تم عزل العدد الأكبر من الفلسطينيين الذين يعيشون إلى الشرق من الجدار عن مزارعهم والمراعي والموارد المائية الواقعة إلى غرب الجدار. في شمالي الضفة الغربية، يحتاج هؤلاء الفلسطينيين إلى تصاريح زيارة لعبور الجدار والوصول إلى أراضيهم الزراعية والآبار الواقعة في المناطق المغلقة. وفي المناطق الوسطى، هناك ضرورة لتنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية. طبقا لدراسة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا، منحت تصاريح إلى أقل من 20% من الفلسطينيين الذين كانوا يزرعون أراضيهم في تلك المناطق قبل

اكتمال الجدار. وحتى عند إصدار التصريح، لا تصدر التصاريح إلى الشخص المناسب. إضافة إلى ذلك، فان إقامة البوابات والفترات المحدودة التي تفتح فيها هذه البوابات تقصر من الوقت المتوفر للزارعة ورعي الماشية مما يؤدي إلى آثار سلبية على الحياة الريفية.

وقد صرحت الحكومة الإسرائيلية في العديد من المناسبات أن الجدار يهدف إلى منع الهجمات على المواطنين الإسرائيليين وأن مسار الجدار تقرره الاعتبارات الأمنية فقط. لكن وطبقا لتقارير إعلامية إسرائيلية نشرت مؤخرا، قال رئيس هيئة الأركان في جيش الدفاع الإسرائيلي غابي اشكنازي أن "مسار الجدار هو قضية سياسية ولذلك يجب تحديده من قبل الحكومة".

القيود المفروضة على حركة تنقل الأمم المتحدة على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية

وما زالت المطالبات المتكررة من قبل الطواقم الأمنية الإسرائيلية لتفتيش مركبات الأمم المتحدة (تحديدا الحافلات) تؤدي بالطواقم العاملة في الأمم المتحدة إلى محاولة دخول القدس الشرقية من جنوبي الضفة الغربية مما يؤدي إلى إعاقات ومفاوضات مطولة. على سبيل المثال، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر تموز، فشلت ما نسبته 80% من محاولات الأونروا لعدم تفتيش المركبات على حاجز الأنفاق واضطرت الحافلات إلى اتخاذ مسارات أخرى. وقد واجهت طواقم الأمم المتحدة مشاكل شبيهة عند محاولتها الوصول إلى تجمعات سكانية في شمالي الضفة الغربية تقع في المناطق العسكرية المغلقة بين الجدار والخط الأخضر.

وتزايدت الحالاتالتي يطلب فيها من أعضاء طواقم الأمم المتحدة المحليين الراغبين في دخول القدس الشرقية من الجنوب على حاجز جيلو ومن الشمال على حاجز الجلمة ترك مركباتهم والعبور سيرا على الأقدام. إن فصل الطواقم عن المركبات يتعلق بمحاذير أمنية بالنسبة للأمم المتحدة ويمكن أن يؤثر سلبا على العمليات نتيجة الإعاقات على المعابر عند العبور سيرا على الأقدام.

وقد أعلمت السلطات الإسرائيلية الأمم المتحدة انه سيتم تنفيذ إجراء جديد فيما يتعلق بلوازم الأمم المتحدة مما سيخفض عدد المعابر التي يمكن لشاحنات الأمم المتحدة المرور عبرها من 12 حاجز إلى 6 حواجز (تم إعلام الأمم المتحدة بهذا الموضوع لأول مرة العام الماضي، لكن التنفيذ تم تأجيله لغاية الآن). إضافة إلى زيادة الفترة الزمنية وتكاليف الوقود التي ستتكلفها منظمات الأمم المتحدة، كافة عمليات الحركة التجارية المحلية تتم عبر نقل البضائع عبر "ظهر إلى ظهر" على هذه المعابر وهناك قلق من أن قدرات هذه المعابر لا تستطيع استيعاب حركة النقل والعبور المتوقعة.

إن الممارسات الجديدة تعيق قدرة المنظمات الإنسانية على توفير المساعدات والخدمات إلى المحتاجين ويهدد امتيازات وحصانة الأمم المتحدة. وقد عبرت الأمم المتحدة على كافة المستويات عن مكامن قلقها إلى العديد من محاوريها في الجانب الإسرائيلي، إلا انه لم يحدث أي تغيير يذكر.

المياه والصرف الصحي

استمرار أزمة المياه في الضفة الغربية: تضرر التجمعات السكانية التي تعتمد على صهاريج المياه

تعمقت أزمة المياه في الضفة الغربية خلال شهر تموز بسبب الجفاف (55% من معدل الأمطار السنوية خلال الشتاء الماضي) وارتفاع الطلب على المياه خلال موسم الصيف. إن الجفاف الذي سبب الاستهلاك المبكر لموارد المياه الإضافية (الخزانات والينابيع) ترك ما يقرب من 200 تجمع سكاني ريفي في الضفة الغربية (200,000 نسمة) يعانون ويصارعون من أجل تلبية احتياجاتهم من المياه.

وتعاني العديد من التجمعات السكانية غير المربوطة بشبكة المياه من نقص "نقاط التعبئة" في الجوار وعند محاولة الوصول إلى نقاط التعبئة القائمة، يواجه السكان مصاعب عبور مئات الحواجز والمعيقات المادية (الكتل الترابية، الكتل الإسمنتية، الحواجز العسكرية) التي تفرض على أصحاب صهاريج المياه أن يسافروا مسافات طويلة ويرفعوا أسعار صهاريج المياه. الصعوبات في الوصول

كانت الأسوأ في محافظة الخليل حيث يوجد 226 عائق وحاجز مادي بالإضافة إلى ارتفاع كبير في عدد الحواجز الطيارة خلال شهر تموز.

وتنفق بعض التجمعات السكانية الأكثر تضررا ما يقرب من 30% إلى 40% من الدخل على صهاريج المياه من أجل تلبية الاحتياجات المحلية واحتياجات الماشية. ويعتبر هذا الرقم أعلى بكثير من المقاييس الدولية المحتملة (3% إلى 5% من الدخل الشهري). وكنتيجة لذلك، ما يقرب من 10% من التجمعات السكانية في الضفة الغربية تستهلك أقل من عشرة لترات للفرد في اليوم، وهذا الرقم أقل بكثير من التوجيهات المقرة من قبل منظمة الصحة العالمية التي تتحدث عن 50 إلى 100 لتر للفرد في اليوم من أجل ضمان صحة جيدة وممارسات نظافة شخصية آمنة.

أن صعوبة الوصول إلى المياه بسبب الحواجز والأوضاع الاقتصادية الصعبة تزيد من نسبة الأسر التي تستهلك المياه من موارد غير آمنة، مثل الآبار الزراعية، مما يشكل مكامن قلق جدية حول جودة المياه والآثار المحتملة على الصحة العامة. إن نقص المياه الحالي يزيد أيضا من مستويات غياب الأمن الغذائي في التجمعات السكانية الريفية، وخاصة مربي الماشية، مما يزيد من احتمالات نزوحهم إلى مواقع أخرى.

ويوجد حاليا جهود منسقة بين المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة للتعامل مع أزمة المياه الحالية والجفاف. تم توفير معظم المساعدات إلى التجمعات السكانية المتضررة في غور الأردن وجنوبي الخليل. ويتم أيضا تنفيذ مشاريع لتوزيع علف للحيوانات وإمدادات المياه للاستخدام المنزلي وللماشية. إضافة إلى ذلك، أقيمت دراسات لتقييم الاحتياجات في التجمعات السكانية الأكثر تضررا جنوبي الضفة الغربية. وقد طلب قسم المياه والصرف الصحي مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي لتمويل مشاريع طارئة متعلقة بتوزيع المياه عبر الشاحنات وتعزيز قدرات الأسر في مجال تخزين المياه من خلال حفر آبار وتوفير المياه في الخزانات. إضافة إلى ذلك، يجب تحسين وفتح نقاط التعبئة، ويجب إعادة تأهيل شبكة المياه والينابيع والخزانات لدى التجمعات السكانية. يوجد حاليا تمويل إلى 25% فقط من المبلغ المطلوب.

استمرار تلوث البحر بسبب مياه غزة العادمة

خلال شهر تموز، تم تخصيص ما يقرب من 50,000 لتر من الديزل إلى مصلحة مياه البلديات الساحلية مما يمثل ما يقرب من 40% من متطلبات الوقود الشهرية. إن النقص في الوقود وقطع الغيار الضرورية لتحديث المحطات الثلاثة لمعالجة المياه العادمة في غزة يمنع تشغيل المحطات ضمن كامل طاقاتهم التشغيلية. وقد فرض ذلك على مصلحة مياه البلديات الساحلية بأن تلقي ما يقرب من 84,000 متر مكعب من المياه العادمة الصرفة والمعالجة جزئيا إلى البحر الأبيض المتوسط كل يوم. إن استئناف أعمال تحديث محطة المعالجة الممولة من قبل بنك التنمية الألماني سيؤدي إلى تخفيف كميات المياه العادمة الملقاة في البحر، وكان قد علقت هذه الأعمال في حزيران 2007 بسبب نقص مواد البناء.

في شهر حزيران، أخضعت عينات من مياه البحر أخذت من 30 موقعا مختلفا في قطاع غزة إلى فحوصات مخبرية. وقد اكتشفت من خلال العينات فضلات البشر والحيوانات ونوع من بكتيريا. وقد جاءت نتائج التحليل والفحص من قبل اللجنة الفنية لتؤكد تلوث 11 موقع.

التهديد الصحي الأساسي المتعلق بتلوث البحر يكمن في قضية استهلاك السمك الملوث. وقد نصحت منظمة الصحة العالمية السكان بالامتناع عن أكل السمك غير المطبوخ والمحار الذي يعتبر بالغ الحساسية تجاه الملوثات البيولوجية. ويوجد أيضا مخاطر المرض أو العدوى من السباحة في مياه البحر الملوثة. وتنصح منظمة الصحة العالمية بتجنب السباحة في المناطق الملوثة. وقد تم تعليق لافتات تحذيرية عند الشواطئ المعنية.

الصحة

تلف اللوازم الطبية في مخازن الأدوية في رام الله بفعل حريق

بتاريخ 20 تموز، حصل تدمير لمخازن الأدوية التابعة لوزارة الصحة في مدينة رام الله بفعل حريق. طبقا لوزارة الصحة الفلسطينية، قدرت الخسائر بقيمة 3 ملايين شيكل (850,000 دولار أمريكي). طبقا لتقارير وزارة الصحة، يوجد لدى الصيدليات في المحافظات والمستشفيات كمية احتياطية كافية للاحتياجات الآنية، وقد جلبت إمدادات إضافية التي تم شرائها في آخر عملية توريد. وقد طلبت وزارة الصحة من منظمة كير الدولية تغطية بعض النواقص. ما زالت التحقيقات فيما يتعلق بأسباب الحريق وتقديرات الخسائر الإضافية جارية.

استمرار تأثير نقص الوقود على الخدمات الصحية في قطاع غزة

ما زال القطاع الصحي في قطاع غزة متأثرا بسبب نقص الوقود. وقد تأثرت الخدمات في المرافق الصحية بسبب انقطاع التيار الكهربائي التي نتجت عن القيود على استيراد الوقود حيث هناك حاجة للوقود لتشغيل المولدات الطارئة والمركبات. ومن مجموع 56 عيادة تابعة لوزارة الصحة في المحافظات الخمسة، يوجد لدى 26 منها مولدات احتياطية، منها ثلاث مولدات لا تعمل بسبب نقص قطع الغيار، وثمان مولدات لا تعمل بسبب عدم وجود وقود في معظم الأوقات. وتعمل المولدات المتبقية بقدرة أقل من ثلث قدراتها التشغيلية. إضافة إلى ذلك، أشارت التقارير إلى عدم تشغيل على الأقل 8 مركبات إسعاف من أصل 44 مركبة في الفترة ما بين حزيران لغاية منتصف تموز بالمقارنة بعشرة خلال شهري نيسان وأيار. وبالمعدل، تعاني المحافظات الخمسة من انقطاع يومي للتيار الكهربائي لمدة خمسة ساعات، حيث تتوقف بعض الخدمات مثل التصوير بالأشعة السينية وبعض الفحوصات المخبرية وخدمات طب الأسنان. وقد تضررت أيضا المطابخ وأقسام الغسيل في المستشفيات حيث توقفت عن العمل المنتظم. وقد حصل تشويش على خدمات أخرى للمستشفيات بسبب نقص في قطع الغيار والمعدات التالفة.

توفر الأدوية واللوازم الطبية في قطاع غزة

لم يحصل أي تغيير ملموس من ناحية توفر الأدوية في مراكز الأدوية الرئيسية في قطاع غزة. لغاية نهاية شهر تموز، عدد أصناف الأدوية التي وصلت بمستوى احتياطي للصفر انخفض إلى 45 صنف من مجموع 416 صنف من قائمة الأدوية الضرورية، بالمقارنة بما مجموعه 49 صنف في حزيران، بالإضافة إلى 50 صنف مع احتياطي لفترة أقل من ثلاثة شهور. ومن ناحية أخرى، عدد اللوازم الطبية التي وصل مستوى احتياطها صفر وصل إلى 102 صنف بالمقارنة بما مجموعه 91 صنف في حزيران. إضافة إلى ذلك، يوجد احتياطي من 157 صنف من اللوازم الطبية الضرورية تكفي لفترة أقل من ثلاثة أشهر بالمقارنة بما مجموعه 130 صنف في شهر حزيران.

الأمن الغذائي

توفر وأسعار السلع الأساسية

بالإضافة إلى الارتفاع العالمي في الأسعار والقيود المفروضة على حرية الحركة وتنقل الناس والبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سجلت أسعار الغذاء ارتفاعا ملحوظا في الفصل الأول من عام 2008: 15% في قطاع غزة و9% في الضفة الغربية. الارتفاع الثابت في أسعار السلع الغذائية يهدد الأوضاع الاقتصادية للعائلات الفقيرة مما يعني تهديد قدراتهم على توفير النظام الغذائي الضروري. وأشارت التقارير إلى أن الأسواق في قطاع غزة ما زالت عاملة بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وقد تحدث التجار والبائعين عن حالة سكون في حجم المبيعات في النصف الثاني من شهر تموز بسبب استنفاذ الأموال النقدية الآتية من الرواتب.

خلال شهر تموز، كانت كافة السلع الغذائية الأساسية متوفرة في أسواق في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالرغم من انخفاض سعر الدقيق في شهر تموز بالمقارنة مع شهر حزيران (من

127 إلى 122 شيكل إسرائيلي جديد لكل 50 كغم) إلا أن هذا الارتفاع شكل منذ بداية عام 2008 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 18% في قطاع غزة و12% في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الأرز وحليب البودرة بنسبة 7,5% و6% على التوالي في قطاع غزة وبنسبة 8,3% و3,4% في الضفة الغربية. يوجد نقص في حليب البودرة في بعض الأسواق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

انتهى الموسم الجيد لسمك السردين في قطاع غزة بحلول شهر تموز. وخلال هذا الموسم واجه الصيادون عائقين أساسيين: القيود المفروضة على الصيد ولفترات طويلة وإلقاء المياه العادمة إلى البحر. بينما يحتاج الصيادون الى قطع مسافة 12 ميل في البح لإصطياد سمك السردين ، لكن محظور على الصيادين من الوصول إلى مسافة أبعد من 6 أميال عن الشاطئ وقد أدت هذه القيود إلى اصطياد سمك السردين الصغير الأمر الذي أدى إلى أضرار رهيبة على دورة الحياة البحرية. إضافة إلى ذلك، استمرار إلقاء المياه العادمة إلى البحر تؤثر على سلامة عملية استهلاك السمك مما يشكل تهديد على القدرة لتوفير مصدر بروتين حيواني بديل ويمكن تحمل تكاليفه بالمقارنة مع الأسعار العالية للحوم بالنسبة للسكان في قطاع غزة.

التمويل

تم إطلاق مراجعة النصف السنوية لعملية المناشدة الموحدة لعام 2008 في شهر تموز 2008. وقد أدت هذه المراجعة إلى تخفيض 14 مليون دولار أمريكي من المجموع المالي المطلوب بالمقارنة بالمتطلب المالي الأساسي – من 462 مليون دولار أمريكي إلى 448 مليون دولار أمريكي. الانخفاض الأكبر حصل بسبب المعافاة الاقتصادية وقطاعات المياه والصرف الصحي التي قامت بتخفيض متطلباتها بقيمة 44 مليون دولار أمريكي. وبالمقارنة، تم مراجعة قطاع الغذاء ورفعه من 158 مليون دولار أمريكي إلى 198 مليون دولار أمريكي ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى الارتفاع العالمي في أسعار السلع الغذائية مما يضر بأوضاع الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تم تمويل ما نسبته 50% من عملية المناشدة الموحدة المراجعة حتى الآن.

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)
ochaopt@un.org
www.ochaopt.org

للنص باللغة اللانجليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/Humanitarian_Monitor_July_2008.pdf